أثر تفعيل مبادى الحوكمة في تجويد (تحقيق جودة)

مخرجات المنظومة الجامعية الجزائرية

The effect of activating the principles of governance in achieving the quality of the outputs of the Algerian university system

لطيفة رجب [1]، صندرة سايبـي [2]، طلال عباسي [3]

Latifa REDJEB[1], Sandra SAIBI[2], Talel ABASSI[3]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق اهراس (الجزائر)، Redjeblatifa@univ-soukahras.dz

[2]جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2 (الجزائر)، Sandra.saibi@univ-constantine2.dz

[3] جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق اهراس (الجزائر)، t.abassi@ univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2020/08/26 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إسقاط الضوء على واقع الحوكمة بالجامعة الجزائرية، من خلال إبراز أهم اجتهادات هذه الاخيرة في إلزامية سن العمل بمبادئ الحوكمة وفي شتى مراحل منظومتها الجامعية، وتم تقسيم الدراسة إلى محاور تنظيرية تفصّلي في علاقة مبادئ الحوكمة بجودة مخرجات المنظومة الجامعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم التعرض لمقاربة تحليلية حول أهمية مبدأ الرقابة ضمن منظومة الحوكمة الجامعية وهذا في إطار التشريع القانوني بالجزائر من خلال سن القرار الوزاري رقم 933 وجملة من مواده القانونية وأهمية تفعيله في الحد من السرقات العلمية.

وتوصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج تبرز إلزامية مواكبة منظومتنا التعليمية الجامعية لباقي منظومات التعليم الدولية للتمكن من التحكم في تسيير الجامعة بنجاح وتجويد مخرجاتها، ويتأتى لها هذا من خلال العمل التشاركي الذي يقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة داخل أو خارج الجامعة.

كلمات مفتاحية: جودة التعليم الجامعي، السرقة العلمية، الحوكمة الجامعية.

تصنيفات JEL: I21، I23، I29، G30.

Abstract:

The study aimed to shed light on the reality of governance in the university, by highlighting its most important efforts to compel the age of work with its principles in various stages of its university system, and the study was divided into theoretical axes detailing the relationship of governance principles with the quality of the outputs of the university system. Within the university governance system, this is within the framework of Resolution **933** and a set of legal articles and the importance of activating it in curbing scientific theft.

Our study reached a set of results that highlight the imperative of our educational system keep pace with rest of international education system in order to be able to control its management and improve its outputs.

Keywords: University education quality; Scientific plagiarism; University governance.

JEL Classification Codes: I21, I23, I29,G30

المؤلف المرسل: لطيفة رجب، **الإيميل**: Redjeblatifa16@gmail.com

1. مقدمة:

تقوم الجامعات بدور محوري في كافة المجتمعات، لأنها تسهم بصورة مباشرة في توليد المعرفة التي تتوافق مع متطلبات عصر المعرفة، الذي فرض بدوره حزمة شروط تخدم جودة الجامعة ويلتزم بها ويتشارك في توفيرها كافة أطراف الجامعة لخدمة مخرجاتها (الطلبة)، تعتمد هذه الشروط أساسا في تسليح الطلبة وتزويدهم بمزيج من المهارات المعرفية والفكرية تتيح لهم الظفر بفرصتهم في عالم الشغل واستلام المشعل للمساهمة في تنمية الوطن في شتى المجالات لكن وبعد تخرجهم وبرصيدهم المعرفي (فقط لم يُصقَل بعد ميدانيا) يجدون أنفسهم في طابور البطالة لسنوات عديدة **!** ولقد أرجعت عديد الدراسات السبب الرئيس لهذه المفارقة في عدم التكافؤ بين جانبي العرض والطلب وعدم المواءمة بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الجديدة لعالم الشغل، وكذا عديد المشاكل الجامعية الاخرى إلى ضعف حوكمة الجامعات .

تعد حوكمة الجامعات منظومة متكاملة من القوانين، النظم والقرارات تطبق وفق ضوابط تشاركية، تهدف لتحقيق الجودة والتميز بالأداء التعليمي للظفر بمراتب متقدمة ضمن مؤشرات التصنيف العالمي للجامعات، لتتمكن من منح خريجيها تأشيرة التكوين والتأهيل الجيد.

ولتتمكن الجامعة الجزائرية من مواكبة نجاح تجربة الجامعات الدولية وبعض الجامعات العربية التي اعتمدت مبادئ الحوكمة في منظومتها، قامت (وهذا ما أثبتته عديد الدراسات الجامعية الجزائرية المعتمدة بهذا المقال وغيرها) بإدراج ثلاثية الحوكمة تحديدا (الشفافية، المساءلة والمشاركة) وباقي المبادئ في تعاملاتها مع كافة الاطراف الداخلية والخارجية للجامعة بهدف تحقيق جودتها، وتدعمت الجامعة الجزائرية كذلك في إطار الجانب القانوني والتشريعي الذي يخدم مبادئ الحوكمة، بجملة من المواد القانونية التي تندرج ضمن القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 للحد من السرقات العلمية.

من خلال ما سبق تتضح إشكالية موضوع الورقة البحثية، والتي يمكن طرحها كما يلي:

كيف تسهم مبادئ الحوكمة الجامعية في تحقيق جودة التعليم العالي ؟ وماهي أهم المكاسب الممكن تحقيقها إثر تبني الجامعة الجزائرية لهذه المنظومة التعليمية الصارمة ؟

- **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، تنبثق الاسئلة التالية:
  - ما هو مفهوم حوكمة الجامعات؟
  - ما المقصود بجودة التعليم العالي؟ وماهي أهم مؤشرات الجودة التعليمية؟
  - ماهي أهم آليات الدولة في الحد من السرقات العلمية ؟
- **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الورقة لتحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها :
  - إلقاء الضوء على أهمية إلتزام منظومة المؤسسات الجامعية الجزائرية أكثر بتحقيق الجودة الجامعية وفق المعايير الدولية المطلوبة ؛
  - الوقوف على حتمية إعتماد مبادئ الحوكمة في منظومة المؤسسات الجامعية، باعتبارها مدخل محوري في تحقيق الجودة التعليمية المفروضة ؛
  - إلقاء نظرة على أهم وأهمية المكاسب التي تجنيها الجامعة الجزائرية إثر تفعيلها لمثل هذه المفاهيم التعليمية الحديثة نسبيا عربيا ؛

❖ التعرف على أهم أسباب السرقات العلمية، واستراتيجيات الجامعة الجزائرية في الحد منها ؛

➢ **منهج البحث:** بغية الإحاطة أكثر بجوانب هذا البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب والبحث المقدم وذلك باستعراض كافة المفاهيم المتعلقة بمتغيراته ومحاولة تحليلها، من خلال الاستعانة بتشكيلة متنوعة من المراجع والبحوث العربية والغربية.

➢ **هيكل البحث:** تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية**:**

أولا: مدخل تنظيري لحوكمة الجامعات؛

ثانيا: دور ثلاثية منظومة الحوكمة في تحقيق جودة مخرجات الجامعة؛

ثالثا: اسباب السرقات العلمية وأهم آليات الحوكمة الجامعية، وتشريعات الدولة الجزائرية للحد منها.

2.مدخل تنظيري لحوكمة الجامعات

تعتبر الحوكمة عنصرا محوريا في اتجاه إصلاح التعليم الجامعي بدول العالم، (إذ تعد الحوكمة مفهوم جديد نسبيا طوره كلارك في 1983 باعتباره أحد طرق التصنيف الاولى بالعالم)، ويتعلق محتوى هذا المفهوم بكيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها وتنفيذها، وأساليب إدارة مؤسساتها ورصد إنجازاتها. **(أدريانا جارلميلو وآخرون، 2012، ص15)**

1.2 تعريف حوكمة الجامعات:

عندما نتحدث عن مصلح الحوكمة نجد له عدة مسميات نذكر منها: الحاكمية، الحكامة، الادارة الرشيدة، الحكمانية، ... . ومن أهم التعريفات التي تطرقت للحوكمة الجامعية:

***تعريف أول:** "هي تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميز الذي يحكم أداء مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق سلامة التوجهات، صحة التصرفات ونزاهة السلوكات، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة من قِبل الأطراف جميعهم، وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية؛ ما يؤدي لتطوير الأداء المؤسسي وحماية الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة التعليمية" **(حمدان،2015،ص69)**

***تعريف ثاني:** " هي وضع معايير وآليات حاكمة لاداء كل أعضاء الأسرة الجامعية من خلال تطبيق الشفافية، قياس الاداء، محاسبة المسؤولين، مشاركة اطراف المصلحة فيها بكافة عمليات التسيير، التقييم وصناعة القرار." (**عزت، 2008، http://qadaya.net/node/3068**)

***تعريف ثالث:** حسب الوكالة الكندية للتطوير الدولي **CIDA** " هي إعادة هيكلة للجامعات، تستلزم تغيير في طريقة إدارة الشؤون الداخلية لمؤسساتها، وحسبها تعتبر الحوكمة من التوجهات العالمية الرامية إلى المشاركة في بناء الطابع العالمي للتعليم العالي."**(Serge, 2011, P20)**

2.2. اهمية تطبيق الحوكمة الجامعية:

تتجلي أهمية حوكمة مؤسسات التعليم العالي في أنها: **(عباس، 2019، ص144)**

- تسهم في إيجاد مؤسسات مستقلة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لها، والتأكد من فعالية إدارتها، وتفيد في الكشف عن أوجه القصور في الأداء و ضعف المخرجات ؛
- تساعد هاته المؤسسات في تحقيق أهدافها بأفضل الآليات الممكنة في ظل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة دون استنزافها، بما يزيد ويحقيق الجودة الأكاديمية لمؤشرات الجودة التعليمية ؛
- تضمن الحقوق والمصالح الإدارية والأكاديمية وتعزز الثقة بين العاملين وأصحاب المصالح؛
- تعتبر نظام رقابة وإشراف ذاتي يسهم في التطبيق القانوني للتشريعات وحسن سير الإدارة ؛

3.2. مبادئ الحوكمة الجامعية:

بتقصي مبادئ حوكمة الجامعات في العديد من المراجع والدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت قضية حوكمة مؤسسات التعليم العالي، نجد أنها لم تخرج عن المبادئ التالية: **(جقطة، 2017، ص28)**

- **الإفصاح والشفافية :**وتشمل الإفصاح عن السياسات التعليمية، والتنفيذية وكافة التعاملات الداخلية والخارجية للجامعات، وطرح الآراء والأفكار والتعاون بين أطراف الجامعة؛
- **صيانة حقوق أعضاء مجلس الجامعة :**وتتلخص في السماح لأعضاء مجلس الجامعة بإبداء آرائهم، ومنحهم فرص المشاركة، والمناقشة وتقبل مقترحاتهم، في إطار إداري تحفيزي؛

- **ضمان حقوق أصحاب المصلحة :**ويقصد بأصحاب المصلحة الفئة المستفيدة من وجود الجامعة، ويمكن ضمان حقوقهم من خلال تنفيذ السياسات التعليمية في إطار القانون، والعمل على تخريج قوى طلابية كفئة ومؤهلة للنهوض بالتنمية ؛
- **الاستقلالية:** تضم حرية الجامعة وهيئة التدريس والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة بلا قيد؛
- **مسؤولية مجلس الجامعة :**تحديد المهام والمسؤوليات بوضوح لجميع العاملين، مما يؤدي إلى ممارسة الإدارة بشكل منسجم مع مبادئ وآليات الحوكمة المعمول بها وفق التشريعات؛
- **تجنب تضارب المصالح لأعضاء مجلس الجامعة :**كون ذلك يؤثر بشكل مباشر على سير إدارة الجامعة ويأتي بنتائج عكسية؛
- **السلطة :**بمعنى السلطة المخولة قانونيا لمدير الجامعة من طرف الهيئات الحكومية في الدولة، والتي يمارسها عن طريق وكلائه، العمداء، رؤساء الأقسام...الخ.
- **التمثيل:** تتطلب الحوكمة الجامعية الفعالة هيئات تمثيلية مهنية وطلابية على مستوى الكليات ومجلس الجامعة، وأيضا على مستوى المحيط الخارجي لها؛
- **المشاركة :**حيث يتشارك كافة أصحاب المصلحة مباشرة أو عن طريق ممثليهم في اتخاذ القرارات المخول لهم اتخاذها؛
- **التقييم:** على مستوى الأقسام، الكليات والجامعة ككل، بصفة دورية بمشاركة كل المعنيين بعملية التقييم كل حسب مجاله وسلطته؛
- **المساءلة:** التي تعد وسيلة لضمان جودة أداء الجامعة، وتتعلق بأصحاب المصلحة ذوي السلطة، والمسؤولية بالجامعة وخارجها.

4.2. عناصر الحوكمة الجامعية:

تتمثل عناصرها (باعتبارها مؤسسة خدماتية) في كل الافراد والمؤسسات التي يتشكل من خلالها محيطها الداخلي والخارجي، وتؤثر بدورها وتتأثر كذلك بالمحيط الجامعي وهي: **(علالي، 2015، ص 57)**

- **المحيط الداخلي:** يتشكل من الطلبة (وهم محور إهتمام الجامعة)، هيئة التدريس، المسؤولين والموظفين الاداريين و المجالس الجامعية كافة.
- **المحيط الخارجي:** ويتكون بدوره من: الوزارة الوصية، المحيط الاقتصادي، المحيط الاجتماعي، نقابة الاساتذة والتنظيمات الطلابية.

5.2 مراحل الحوكمة الجامعية:

يتطلب تجسيد حوكمة الجامعات جملة متتالية من المراحل: **(يعقوب، 2012، ص ص 16-17)**

- مرحلة التعريف بالحوكمة وبأهم أهدافها والغايات منها و.....وتعتبر أهم المراحل؛
- مرحلة بناء البنية الأساسية القوية للحوكمة المؤسسية التي تعمل على توفير كل الظروف الضرورية لتحقيقها الفعلي؛
- مرحلة عمل برنامج قياسي للحوكمة المؤسسية، وفق برنامج زمني محدد الأعمال والتوقيت؛
- مرحلة التنفيذ وتتطلب عدة ممارسات خاضعة لمبادئ الحوكمة، كاستقلالية السلطة، الشفافية، المسالة ...وتحليلها لتحديد مواطن الضعف بالتنفيذ وتعديلها، ويقوم تطبيق الحوكمة بتطبيق السياسات المتعلقة بذلك وتحديد ادوار تشاركية لكل الفاعلين كالإدارة ولجان مجالس والأكاديميين..؛
- مرحلة المتابعة وتطوير الحوكمة المؤسسية وهذا بالتأكد من حسن التنفيذ والرقابة والمراجعات الداخلية والخارجية والتدقيق في آليات التنفيذ والإجراءات والعمليات الإدارية .

6.2 معوقات الحوكمة الجامعية:

يعيق تطبيق الحوكمة في الجامعات مجموعة من المعوقات يمكن إجمال أهمها في: (**اسماعيل و آخرون، 2009**) و(**جقطة، 2017، ص ص 31-32**)

- الثقافة السائدة بالمجتمع والجامعة والمتمثلة أساسا في غياب أسلوب الحوار وغياب الشفافية والمساءلة؛
- التشريعات الجامعية، وتشريعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- طريقة إدارة الجامعة وآلية اختيار أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية المعتمدة تعيين أصحاب المناصب المسؤولة من طرف السلطات التنفيذية والادارية، بدل تولي مناصبهم بالانتخابات ؛

- فكرة تقييم الطلبة لأداء لأعضاء هيئة التدريس لا تلقى القبول بمعظم الاوساط الجامعية؛
- تسييس إصلاحات التعليم العالي ويبرز ذلك من خلال تهميش أعضاء الاسرة الجامعية في عملية صنع القرار وكذا الاصلاحات التي تخص شؤونهم الجامعية؛
- غياب أعضاء هيئة التدريس عن الحياة الجامعية وعدم انخراطهم بالأنشطة العامة داخلها؛

7.2 آليات حوكمة الجامعات:* وتتفرع إلى ثلاث آليات: **(تجاني، 2016، ص-ص 41-48)**

- **آليات تعزيز الرقابة:** تفرض مبادئ الحوكمة تعزيز لآليات الرقابة الداخلية والخارجية:
  - ✓ **الافصاح والشفافية** وفي ظلهما يقل الفساد الاداري والمالي، وتزيد كفاءة الاداء الوظيفي؛
  - ✓ **المسائلة ومحاسبة** العناصر المسؤولة عن كافة جوانب أدائاتهم المالية والقانونية والادارية؛
  - ✓ **اللامركزية والاستقلالية** (المؤسساتية، المالية والاكاديمية)؛
  - ✓ **مسؤولية الادارة العليا** بتحديد مسؤوليتها ورؤيتها الاستراتيجية وتفعيل بندي المساءلة والافصاح؛
- **آليات تعزيز المشاركة:** تتمثل أهم مبادئ الحوكمة الجامعية في تعزيز آليات المشاركة بـ:

المشاركة لجميع الأطراف في صناعة القرارات لمواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية؛

- ✓ **حكم القانون والعدالة والمساواة** الذي يضمن حقوق كافة أصحاب المصالح في ظل منظومة قانونية تشريعية عادلة الأطر؛
- ✓ **الفاعلية والفعالية** يعتبران مؤشران مهمان لقياس الاداء من خلال تحقيق جودة الخدمات ودرجة استقلالية عمل هذه المؤسسات ووجود الانظمة وتطبيقها ومصداقية الالتزام بها؛
- ✓ **التوافق** الذي يعتبر القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة للوصول إلى إجماع واسع حول المصالح العامة، و**التمثيل** كما تم التفصيل فيه أعلاه. ....
- **آلية تعزيز الاستراتيجية:** تتجلى أهمية هذه الآلية في ضمان وتحقيق الاستمرارية للمؤسسات الاكاديمية في ظل الادارة الرشيدة:
  - ✓ **الرؤية الاستراتيجية** التي تعد مرحلة أولية يتم على أساسها إعداد خطة استراتيجية (التخطيط الاستراتيجي) التي تحدد أهداف المؤسسة الاكاديمية وكيفية تحقيقها؛

✓ **التخطيط الاستراتيجي** فيعمل على تحديد عمل الجامعة اليوم وعملها الذي تصبو إليه مستقبلا، ثم وضع برامج تقوم بتحليل الفرص والتهديدات ونقاط القوة و الضعف وتحديد الجهات المستهدفة.

3. دور ثلاثية مبادئ منظومة الحوكمة الجامعية في تحقيق جودة مخرجاتها

1.3 مدخل مفاهيمي لجودة التعليم الجامعي:

التعليم العالي هو ذلك المسار الذي يتم داخل كليات، معاهد جامعية، وتعليمية أخرى معترف بها من قبل السلطات الرسمية للدولة، وهذا بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤلمتعلليمتية حسب نوع الشهادة والتخصص المُتَّبَع من طرف الطالب، (**نمور، 2012، ص 14)**

1.1.3 تعريف جودة التعليم الجامعي: تزايد إهتمام الجامعة بتحقيق جودة التعليم بمفهومها الحديث الذي يتماشى والنمط التعليمي الذي فرضته البيئة المعرفية الدولية، من أهم التعريفات:

***تعريف أول:** " تمكّن كافة خصائص ومميزات المنتج التعليمي من تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل، المجتمع والجهات الداخلية والخارجية المنتفعة." (**عليان والطراونة، 2011، ص 04)**

***تعريف ثاني:** حددته منظمة الأمم المتحدة بالقانون 11 "هو مفهوم متعدد الأبعاد لأنشطة ووظائف الجامعة، التدريس، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي، العمال، الطلبة، الخدمات المجتمعية والمصاحبة للعملية التعليمية، المباني. ويتم التقييم عن طريق التقويم الذاتي والخارجي الذي يتم بواسطة المستفيدين الخارجيين الذين يتصفون بالاستقلالية، ويتم اختيارهم عن طريق الخبرات العالمية المعنية بتعزيز الجودة ما أمكن ذلك (**السامراني، الكناني، 2013، ص 104)**

2.1.3.أهمية تطبيق الجودة في المؤسسات الجامعية: للجودة عدة مميزات تعمل على تحسين عمل المؤسسات التعليمية ولعل من أهم هذه المميزات نذكر: (**بن ونيسة، 2016، ص 123**) و(**حرنان، السعيد، 2018، ص 515**) و(**مناها، 2014، ص183)**

- توفير آلية بمساءلة جميع المعنيين (بالاعداد، التنفيذ والاشراف) على كافة البرامج الاكاديمية؛
- ضمان وضوح وشفافية البرامج الاكاديمية والارتقاء بنوعية خدمات الجامعة المقدمة للمجتمع؛

- خلق تنافسية بين المؤسسات التعليمية، ما يسمح بتقديم نوعية مميزة من أساليب التدريس؛
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج التعليمية الجامعية، والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية ؛
- جعل مخرجات الجامعة من الطلاب تتماشى تكويناتهم مع متطلبات سوق العمل؛
- تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تعتمدها وتقدمها الجامعة؛

3.1.3 مؤشرات الجودة في المؤسسات الجامعية: للجودة التعليمية مؤشرات تعمل على تأكيدها على مستوى المؤسسات الجامعية ومن أهمها: (**بن ونيسة، 2016، ص ص 123-127**) و(**قاصدي، طبيب، 2017، ص ص 176-179**) و (**رقاد، 2014، ص ص 50-54**)

- **الطالب الجامعي:** يعد المحور الرئيس في بناء العملية التعليمية الناجحة، لذا وجب على هذه المؤسسات العمل على تكوينه والاهتمام به بما يتناسب ومتطلبات المجتمع (كشرط حسن اختيار الطالب تحفيزه، توفير إرشاد أكاديمي، مع الاهتمام باقتراحاته حول العملية التعليمية). والشكل 1 يبين تغير دور ه وفق الجودة.

شكل (1): تطور دور الطلبة وفق منظور الجودة التعليمية

من	من خلال	إلى
متلقي ومشارك يتلخص دوره في حفظ المعلومات الواردة بالمقرر المعتمد وتخزينها بالذاكرة واستدعائها وقت امتحانه	استثمارات بشرية وبنية تحتية متطورة	مشارك محاور فاعل وخلاق يناقش؛ يعرض أفكاره وأخرى بديلة وينتقد بحرية أفكارا قائمة، قادر لاستخدام الحاسوب بمهارة؛ يجيد اللغات ويكتسب مهارات والإبداع

المصدر: غربي، قاسمي، 2008، ص72.

- **أعضاء هيئة التدريس:** يحتل هؤلاء الاعضاء المركز الاول في إنجاح العملية التعليمية،إذ يسهم **حسن تأهيلهم العلمي** على إثرائها وفق بيئة المجتمع المتواجد فيه، لذا وجب على المؤسسة التعليمية تقديم الوظائف اللازمة التي تخدمه من اختيار دقيق لمميزات عضو التدريس لتمكينه من منصبه الملائم ، والعمل

على الإلمام بتنمية وتطوير قدراته عبر كافة أدواره التعليمية وتوفير نظام تحفيزي بهدف الاحتفاظ بالتميز الدائم. والشكل **02** يبين تغير دوره وفق منظور الجودة.

شكل (2): دور عضو هيئة التدريس وفق منظور الجودة التعليمية

من الخصائص والمواصفات التقليدية للاستاذ	**إلى الادوار الجديدة في ضوء الجودة**
➢ دور الأستاذ كمسيطر ومصدر للمعلومات؛	➢دوره كقائد للطلبة، لإطلاق طاقاتهم؛
➢ منفرد يعد اختلافه والآخر مصدر ثراء معلومات	➢الصديق الداعم والناقد والقائد الفذ؛
➢ مسهل وميسر للتعليم؛	➢المبدع والمبتكر؛
➢ ممارس للتفكير الناقد؛	➢المحاور والمناقش للمعلومات؛
➢ قياس التحصيل الأكاديمي؛	➢التقييم المتكامل لشخصية ومعرفة ا لطالب.

الكفاءات والقدرات المطلوبة

مهارات أكاديمية عالية	**خصائص وجدانية راقية**	**مهارات تحدي وتميز**	**مهارات قيادة وعدالة**

المصدر: بوحنية ، بارة، ليمار، 2008،ص 539.

➢ **الادارة الجامعية:** مؤشر هام في تأثيره على جودة المؤسسة التعليمية، من خلال إنظباط عمال الادارة وادائهم لمهامهم بجدية والتزام، الشيء الذي يؤثر بدوره بالايجاب على المؤشرين السابقين، كتوفير الجو الملائم لعمل هيئة التدريس من جهة وتوفير الخدمات الملائمة للطلبة من جهة أخرى.

➢ **الامكانيات المادية (جودة الانفاق والتمويل):** نعني بها الحرم الجامعي من المباني والمخابر.. .التي تكون مشيدة بالمعايير الحديثة التي تتلائم واحتياجات الطلبة والهيئة التدريسية و افراد الادارة ، فجودة وحسن تسيير كافة هذه الامكانيات المادية يؤدي بدوره الى تحقيق جودة التعليم العالي ككل.

➢ **المناهج الدراسية والبرامج التعليمية:** تعتمد أولوية جودة الخدمات التعليمية بتحسين مناهجها، لذا تركز المؤسسات التعليمية المعنية بجودة المناهج على توافق الاهداف المرجوة المطلوبة، بمعرفة مدى

استيعاب الطلاب للمناهج المطروحة ونسبة تنمية مهاراتهم العلمية من خلالها، و معرفة مدى توافق المناهج مع متطلبات المجتمع. والشكل **03** يبين التحولات المطلوبة لجودة البرامج التعليمية .

شكل (3): مختلف التحولات المطلوبة لجودة البرامج التعليمية

من	من خلال	إلى
➢ برنامج ذو محتوى هامشي؛ ➢ مقررات أحادية المعلومة؛ ➢ التعليم وفق مناهج تقليدية؛ ➢ التعليم بالكتب والمحاضرات؛ ➢ برامج تعتمد الحفظ والتلقين؛ ➢ برامج تهدف لتخريج موظفين مستسلمون لحرفية اللوائح.	إحداث تغيير إستراتيجي في المقررات الدراسية	➢ برنامج يواكب متطلبات سوق العمل؛ ➢ لمقررات النسبية والمعارف التكاملية؛ ➢ التعليم المنفتح على المعرفة العالمية؛ ➢ تهيئة وتمكين الابداع والابتكار؛ ➢ التعليم بالمناهج والوسائط المتعددة ➢ اكتساب الخبرات والقدرات والكفاءات للتعامل مع الواقع العملي.

المصدر: زايري،24-25 /02/، 2008،.

2.3- مبدأ الاستقالالية الجامعية وتحقيق جودة التعليم الجامعي:

أي استقلالية الجامعات عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة،(لا يقصد بحرية الجامعة أن تنفصل تماما وتستقل كليا عن الدولة، فلا يمكن للجامعة أن تستمر في وجودها دون دعم ومساعدة الدولة ، فمن الافضل خلق فضاء تعاوني بينهما) بم يتضمن لها حرية في اتخاذ القرارات المنظمة لشؤونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب الإدارية ، بما يتوافق ومبدأ المحاسبة والشفافية. (**جقطة، 2017، ص ص:55-57**)

1.2.3 الاستقلالية الادارية: الذي ظهر في ثمانينيات القرن الماضي، ويدعو إلى حرية الجامعات بإدارة شؤونها الداخلية ورسم هياكلها التنظيمية، وممارسة وظائفها الإدارية ، ورسم تشريعاتها و قوانينها ولوائها الخاصة، كما لها الحق في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها، إضافة إلى تشكيل الوظائف القيادية بها بطريقة ديمقراطية على أساس الانتخاب دون أي تدخل خارجي.

وقد عرفه **Towsend** أنه "عملية إعادة توزيع السلطة وتحرير المؤسسة التعليمية من السلطة المركزية لتحل بدلا منها السلطة المحلية فتمكنها من شؤونها الخاصة، فتتبنى استراتيجيات التحسين وتغيير الترتيبات التنظيمية في الهيكل التعليمي، وذلك بتفعيل مشاركة أصحاب المصالح في صناعة القرارات داخل المؤسسة التعليمية"

ويسعى الحكم الذاتي الاكاديمي الى تحقيق جملة الأهداف التي تسهم في خلق مناخ تعليمي مناسب للطالب، بمشاركة كافة أصحاب المصالح في اتخاذ كافة القرارات التي تتعلق بالعملية التعليمية، كتحسين الجودة في الجامعات، تقديم خدمات تعليمية متنوعة وعالية الجودة والتوزيع الأمثل للموارد المادية والبشرية وتعزيزها بشكل دائم، في مناخ قانوني قائم على المساءلة.

2.2.3 الاستقلالية/ الحرية الاكاديمية: تقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة بثلاث وظائف معروفة وهي التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويشترط لهاته الاستقلالية أن تكون ضمن إطار المسؤولية والالتزام الاخلاقي والمساءلة والمشاركة بين كافة الاطراف الفاعلة في النهوض بالعملية التعليمية الجامعية.

فقد عرفها **إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي** الصادر عن المنظمة لعالمية للخدمات الجامعية سنة 1988 بأنها "حرية أعضاء المجتمع الأكاديميفردي ًا، أوجماعي ًا في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث، الدراسة، المناقشة، التوثيق والإنتاج، التدريس والقاء المحاضرات والكتابة، وهيشرطًا أساسي ًا لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند للجامعات"

ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية تعتبر ركن أساس لاستمرارية الجامعة ونموها من أجل الوفاء برسالتها، فهي ليست غاية في ذاتها بل هي وسيلة لتنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاثة: الأساتذة، البرامج والطلبة من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي وتطوره بهدف الإثراء.

3.3- مبدأ الشفافية الادارية وتحقيق جودة التعليم الجامعي:

(من منطلق أن الادارات الجامعية هي مؤسسات خدماتية) فالشفافية من المفاهيم الادارية الحديثة التي يتوجب على الادارات الاكاديمية ضرورة الاخذ بها لما لها من أهمية مباشرة بإحداث التنمية

الادارية الناجحة والوصول إلى بناء إداري أكاديمي يواجه التحديات. (**حرب، 2011، ص ص: 11-13**).

* **تعريف أول للشفافية:** هي توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد، فجعل الأمور شفافة يعني القضاء على تباين المعلومات، وذلك عن طريق توفير معلومات متماثلة لمن لا يستطيع الوصول إليها، مما يسهم في عدم معارضة الأفراد للتغيير.

***تعريف ثاني:** فحسب (**الطوخي، 2002، ص 116**) " أن تعمل الادارة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، فهي إلتزام المنظمات والادارات بالافصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة."

1.3.3 أهمية الشفافية في تحقيق جودة التعليم الجامعي: تتمثل أهمية الشفافية في:

- ✓ تحارب الشفافية الفساد الاداري الاكاديمي بكافة صوره ، حيث أن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يحد من إمكانية اختراقها .كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات، وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكّن من زيادة الكفاءة وفعالية الاداء؛
- ✓ تساعد الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات، كذلك فهي آلية إدارية لتحقيق المساءلة؛
- ✓ إيضاح المعلومات بين المسؤولين بعضهم البعض يسهم في إزالة الغموض في الاجراءات الادرية، وبين المسؤولين والموظفين يعزز دور الولاء لدى الموظفين ويزيد من إنتاجيتهم باعتبار أنهم جزء من هذه المؤسسة الادارية؛
- ✓ تعزز شفافية الادارة الاكاديمية خلق الرقابة الذاتية للموظفين ضمن قواعد العمل، والتخفيف من الرقابة الادارية المستمرة.

4.3 مبدأ المساءلة الجامعية وتحقيق جودة التعليم الجامعي:

تسهم المساءلة القائمة على الثواب والعقاب في تقييم وتقويم العملية التعليمية بما يزيد من جودة التعليمية باعتبارها وجه آخر للاستقلالية وتعتمد على 3 أبعاد للتقييم (**جقطة،2017،ص ص:58-68**)

1.4.3 المساءلة الادارية (تقويم الاداء الجامعي): في نظرته القديمة الضيقة والتي تهتم بقياس التحصيل العلمي للطالب فقط، أما وفق نظرته الحديثة التي تقّوم ثلاثة أبعاد بين جودة تعلم الطالب، جودة العملية التعليمية وجودة التقويم المستخدم.

- ✓ **جودة تعلم الطالب** التي تعني مدى تمكن هذا الاخير من المادة التعليمية وكيفية توظيفها في حياته المهنية، ومدى اكتسابه للقيم والاتجاهات التي تدعم تعلمه وتكيفه في الحياة الاجتماعية، ومدى قدرته على اتخاذ القرارات وحل المشاكل التي تعوق تطور المجتمع ؛
- ✓ **جودة العملية التعليمية** تعني مدى ديناميكية العملية التعليمية بقاعة الدرس ومدى تحقيقها لأهداف البرنامج من حيث المستوى العلمي وطريقة الأداء والوسائل المستعملة ومستويات التفكير التي تنميها؛
- ✓ **جودة التقويم المستخدم** الذي انتقل من مجرد اجراء لاختبارات واسئلة كتابية في فترات محددة والتي تقيس المعارف والمهارات، إلى مفهوم أكثر شمولية .يعنى بقياس المستويات العليا من التفكير .وكيفية توظيف المعارف في الحياة المهنية والعامة وكذا تقويم الجوانب الروحية.

2.4.3 تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس: عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر التي تتظافر للارتقاء بالعملية التدريسية خاصة في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم العالي في عصر العولمة، ومن أهم أساليب تقويم عضو هيئة التدريس:

- ✓ **التقويم الذاتي لعضو هيئة التدريس** من خلال قيامه بتقييم نفسه بهدف تقويم أدائه العلمي والمهني، ويعد من أكثر اساليب التقييم ذات القبول في الوسط الجامعي لما تتميز به من خصوصية، لكن تشوبها قلة الموضوعية في التقييم الذاتي؛
- ✓ **تقويم الزملاء لعضو هيئة التدريس** إذ يعتبر تقييم الزملاء أقدر في الحكم على أداء عضو هيئة التدريس بصورة أكثر دقة وتأثيرا وفاعلية في تطوير الأداء، حيث يمثل تقييم الزميل للزميل فرصة للحصول على التغذية الراجعة التي من شأنها أن تسهم في تعزيز قدراته، لكن تشوبها قلة الدقة في التقييم بسبب تبادل المجاملات والخدمات أو ما قد تسببه من حساسية بين أعضاء هيئة التدريس؛

✓ **التقويم من خلال العلم والخدمة** الذي بدوره يتضمن العرض المهني، والنشرو البحوث إضافة إلى الخدمة المهنية، والخدمة العامة؛

✓ **تقويم الطلاب لعضو هيئة التدريس** يعد تقويم الطلاب لأساتذتهم من أكثر أساليب التقويم شيوعاً، فيرى الكثير أن للطلاب الحق في المشاركة في عملية التقويم لفعالية الممارسات التدريسية لمدرسيهم ما داموا هم المعنيون مباشرة في عملية التعليم، ويمكن أن يكون هذا التقييم من خلال ملأ استمارات الكترونيا، ويعد هذا التقييم تغذية راجعة تسهم بتحسين أداء عضو هيئة التدريس ومنه تحقيق جودة العملية التعليمية؛

✓ **تقييم رئيس القسم لعضو هيئة التدريس** يعتبر هذا التقييم من الأمور المهمة كون رئيس القسم المسؤول المباشر لعضو هيئة التدريس، فالمفترض أن يكون على دراية كافية بمستوى أداء وكفاءة وتعاون عضو هيئة التدريس في العمل، وذلك من أجل تحقيق موضوعية أفضل حول كل ما يتعلق بالوضع الوظيفي كالترقية والتثبيت ومنح الحوافز وغيرها من ما يتعلق بالجانب الإداري.

3.4.3 تقييم العمل البحثي: الذي يعد المؤشر الحقيق لتقدم الدول ورقي مجتمعاتها، ويتم تقييم الأداء الجامعي البحثي باستخدام الأساليب والآليات المناسبة للتقييم، وذلك بالاستعانة بالمؤشرات العالمية المتعارف عليها للحكم على جودة البحث العلمي مثل:

✓ **النشر العلمي** للابحاث في الدوريات والمجلات والموسوعات العلمية والمؤتمرات العلمية المحلية منها والعالمية ومدى التزامها بالاسس العلمية؛

✓ **التأثير المتولد عن البحث** الذي يعتبر مؤشر هام للاستدلال به على جودة الأداء البحثي.

5.3 مبدأ مشاركة أصحاب المصلحة في تحقيق جودة التعليم الجامعي:

إن أسلوب المشاركة له فعالية في تحسين الجودة .مع الإشارة إلى أنّ مبدأ المشاركة في صنع القرار لا يعد تنازلا عن السلطة، بل يسمح بنقل رؤية المؤسسة إلى عقل وضمير القائمين على رسالتها، على اختلاف مستوياتهم .ويظهر أثرها في تحول كل القائمين والمعنيين بالعملية التعليمية إلى شركاء، يعرف كل منهم مسؤوليته، الموجهة نحو تبني وتحقيق جودة الخدمة التعليمية. ويستلزم مبدأ مشاركة أطراف المجتمع

الأكاديمي وجود هيئات داخل المؤسسة الجامعية أو خارجها، يكمن دورها في ضمان تسيير تشاركي للجامعة، كما تأخذ هذه الهيئات عدة أشكال منها استشارية أو ذات قرار مثل مجلس إدارة الجامعة، المجلس العلمي، لجان متخصصة كاللجنة التأديبية ولجنة المسار المهني ولجنة الامتحانات ولجان البيداغوجيا.

4.اسباب السرقات العلمية وأهم آليات الحوكمة الجامعية، وتشريعات الجزائر للحد منها

أصبح البحث العلمي والأكاديمي عرضة لممارسات غير أخلاقية أثرت سلبا على جودة مخرجاته وهذا في ظل انتشار ما يعرف بالسرقة الأكاديمية أو العلمية، والتي هي عبارة أساسا عن النقل والنسخ للمعلومات دون الإشارة لمصدرها.

1.4 بعض أشكال السرقات العلمية:

تتعدد أشكال السرقات العلمية ومن بينها نذكر:

- ✓ اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو نص أو فقرة من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المصدر؛
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية او تقرير علمي؛
- ✓ استعمال الأستاذ الباحث أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو النشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- ✓ إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية ... لكسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم فعليا بالأعمال.

2.4 أسباب السرقات العلمية:

تتعدد أسباب السرقات العلمية بالأعمال الأكاديمية من قبل الباحثين والطلبة، منها من يتحمل الطالب مسؤوليته ومنها من تقع على عاتق المشرفين والمسؤولين الإداريين، وعلى العموم تتفاوت حجم السرقات باختلاف نوعية وحجم العمل. فبدرجة أكبر تكثر في مذكرات الليسانس والماستر وتقل شيئا فشيئا كلما زاد حجم العمل المنجز كالمقالات العلمية والأطروحات ...ويبين الشكل 4 أهم الأسباب.

الشكل (4) : أسباب السرقات العلمية

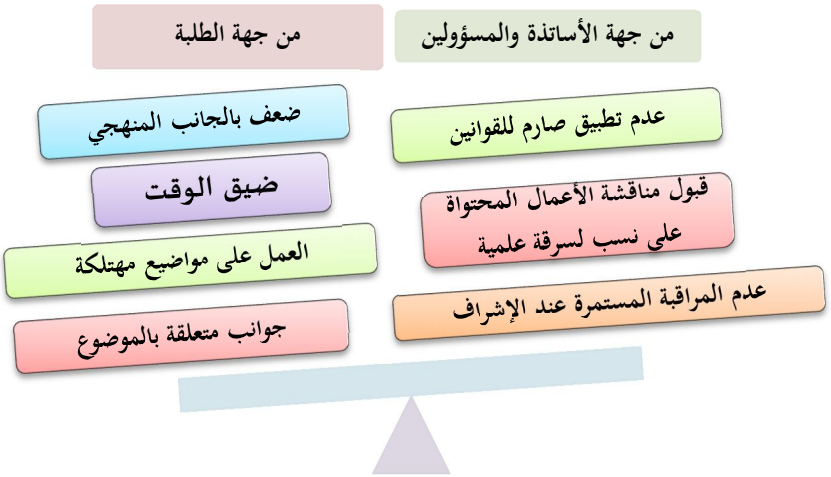

المصدر : من إعداد الباحثون.

فمن خلال الشكل السابق يتبين أن أهم أسباب السرقة العلمية تتعلق بجانبين: الأول يخص الطلبة والثاني يخص الأساتذة والمسؤولين كرؤساء الأقسام و نوابهم وكذا رؤساء لجان المناقشة.

1.2.4 من جهة الأساتذة والمسؤولين: لو ركزنا على الأساتذة و الإداريين فمساهمتهم في السرقة العلمية تكون غير مباشرة لكنها تؤدي لانتشار هذه التصرفات الغير أخلاقية من خلال:

✓ **عدم المتابعة المستمرة عند الإشراف:** فالأستاذ(ة) عند إشرافه على مذكرات التخرج وتقارير التربص والأبحاث فهو مساهم بطريقة غير مباشرة بالسرقة العلمية في حالة لم يقم بممارسة مهام الإشراف بكفاءة، كذلك تمرير العمل المنجز دون التأكد من سلامته من الانتحال.

✓ **عدم تطبيق القوانين بصرامة:** إن من أهم النقاط التي تشجع الطلبة على إتباع طرق غير أخلاقية في إتمام البحث العلمي هو تأكدهم بأن الإدارة لا تتخذ أي إجراء ردعي ضد السرقة العلمية، شأنها في ذلك شأن رؤساء لجان المناقشات، والذين يكتفون بقبول الأعمال ومناقشتها وأحيانا منح علامة 10/20 بدلا من رفضها وتقديم تقرير لرئيس القسم.

2.2.4 من جهة الطلبة: فالسرقة العلمية يمكن أن تكون مقصودة أو عن غير قصد منهم.

فوقوع الطالب فيها بطريقة غير مقصودة عفوية نتيجة **نقص بفهم جوانب المنهجية العلمية** وعدم الإلمام بمعنى السرقة العلمية، كعدم معرفة طريقة صحيحة للتهميش والاقتباس بالمراجع

أما الحالة الثانية فتكون بقصد وهذا في ظل اعتياد الطالب على هذا العمل الغير أخلاقي نتيجة لـ:

✓ **ضيق الوقت:** فالوقت عامل أساسي في السرقات العلمية خاصة في حالة عدم إتمام العمل مبكرا وهو ما يجعل الطالب أمام حتمية التوجه للنسخ والسرقة العلمية من مختلف المراجع دون مراعات الأمانة العلمية.

✓ **جوانب متعلقة بالموضوع:** ونقصد هنا اختيار الطالب لمواضيع طويلة وتحتوي على متغيرات متعددة ومختلفة، وهو ما لا يتناسب مع الموضوع المراد إتمامه (مذكرة ماستر مثلا)، أو تلك المواضيع التي لا تحتوي على مراجع كثيرة خاصة باللغة العربية، وكذا لا يتوافق مع ضيق الوقت خاصة وأنه مطالب بتسليم البحث في غضون 4 أو 5 أشهر.

✓ **العمل على مواضيع مهتلكة:** فالطلبة عامة أصبحوا يتوجهون نحو الأعمال التي تم إنجازها تكرارا بالسنوات السابقة، خاصة بالتربصات ومذكرات التخرج، بحكم أنها تتوفر فيها المراجع وهو ما يوقعهم في السرقات العلمية من خلال النقل الحرفي للمراجع دون التأكد منها، أو من خلال الاعتماد الكلي لمذكرات زملائهم في تخصصات أخرى في ظل تأكدهم أن الإدارة لا تقوم بمراقبة الأعمال

3.4 مسؤولية الأساتذة والإداريين اتجاه السرقة العلمية وآليات الحد منها:

من أجل القضاء على الممارسات اللاأخلاقية بالبحث العلمي أي السرقة والانتحال، تتجلى مسؤولية الأساتذة و الإداريين في الحد من هذه الممارسات، بهدف التوصل إلى تقديم بحث علمي خالٍ من الأخطاء المنهجية ومن السرقات العلمية، وفق بعض الاجراءات التي تتدرج من الوقائية إلى العقابية مثل:

الشكل (5): كيفية الحد من السرقات العلمية.

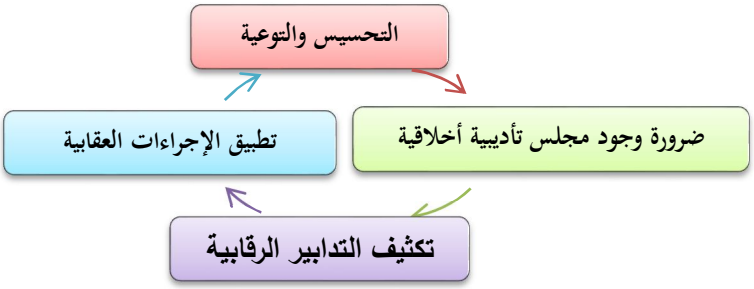

المصدر: من إعداد الباحثون وفقا لمضمون القرار الوزاري 933 المؤرخ 2016/07/28

✓ **فيما يخص التحسيس والتوعية:** فهنا تقع المسؤولية على رؤساء الأقسام وكذا المجالس العلمية لكل قسم، وهذا من خلال تنظيم ندوات علمية وكذا أيام دراسية تخص منهجية إعداد البحث العلمي، مع إلزام طلبة الماستر مثلا بالحضور وكذا تقديم ملخص عام حول محتوى هذه الأيام الدراسية ومناقشتها في مقياس المنهجية.

هذا الأخير حبذا لو يحتوي على تطبيق وعدم الاكتفاء بمحاضرة واحدة فقط. وهذا من أجل محاولة تطبيق بعض أسس المنهجية العلمية الصحيحة كالتهميش و الاقتباس وغيرهما ...

✓ **فيما يخص ضرورة وجود مجلس تأديبي أخلاقي:** حيث وحسب ما نص عليه القانون الوزاري رقم 933 فيجب على كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث إنشاء مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، والذي يتشكل من عشرة أعضاء من مختلف التخصصات والذي يرأسه شخصية علمية ذات سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين من ذوي أعلى رتبة، والذي تكون مهامه: (**المادة 13، القرار 933-2016**)

➢ دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشانها؛

- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه؛
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية؛
- إحالة كل حالة سرقة علمية للجهات المختصة مرفقة بتقرير مفصل يبين مضمون الحالات

✓ **فيما يتعلق بتكثيف التدابير الرقابية :** ونقصد هنا زيادة الرقابة على الأعمال والبحوث المنجزة من أجل اكتشاف مختلف حالات السرقة بدايةً من المتابعة المستمرة في الإشراف وصولا لتسليم العمل للإدارة، والتي بدورها تسلمه للأساتذة لتقييمه و تدقيقه.

هذا وتساهم تكنولوجيا المعلومات في الكشف على السرقات العلمية من خلال استخدام مختلف البرامج الكاشفة للسرقة العلمية أو من خلال إنشاء منصة إلكترونية للبيانات ، وحسب القانون 933 فمن بين التدابير الرقابية : **(المادتين 06-07، القرار 933-2016)**

- تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين ، يشمل لاسيما كافة مذكرات التخرج ، تقارير التربصات الميدانية ، مشاريع البحث ، والمطبوعات البيداغوجية ؛
- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي والبحث قاعدة بيانات رقمية لأسماء الباحثين حسب تخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية للاستعانة بخبرتهم بتقييم الأنشطة البحثية؛
- شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية والأجنبية أو استعمال برمجيات مجانية المتوفرة بالانترنيت، أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية؛
- إلزام كل طالب أو أستاذ باحث عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة؛ إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الادارية المختصة لوحدة التعليم والبحث .

✓ **فيما يخص تطبيق الإجراءات العقابية :** يعتبر التنفيذ الفعلي للإجراءات العقابية من أهم الطرق التي تقلل من حدوث السرقات العلمية، وهنا نلاحظ في أغلب الجامعات وفي مختلف الأقسام تسيب واستهتار في تنفيذ العقوبات الردعية ضد الطلبة الذين تم إثبات السرقة العلمية في أعمالهم ويكتفون فقط بمنحهم علامات متدنية بدلا من رفض العمل، وتنفيذ أحد الأحكام التي جاءت بها المادة **35** من القانون الوزاري **933** وهي إبطال المناقشة وسحب اللقب الذي حصل عليه.

5. خاتمة:

ضع من خلال ما تم التطرق إليه في الورقة البحثية ثبت أن تطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية بات ضرورة حتمية وملحة، في ظل التحديات الدولية والمحلية التي تواجهها منظومة التعليم العالي بالجزائر، (وهذا ما تم تأكيده في عديد عديد الدراسات التنظيرية والميدانية على المستوى المحلي والدولي التي تطرقت لهذا الموضوع من مقاربات عديدة).

والدولة الجزائرية كغيرها من الدول وفي هذا السياق تعمل على توفير آليات وسن قوانين وزارية تحكم الاطار المهني والعلمي للادارة الاكاديمية، بما يسهل على الجامعة تطبيق مبادئ الحوكمة في شقها القانوني، وتحقيق جودة جامعية ترقى إلى التغلب على تحديات بيئة التعليم العالي

✓ **وقد تم التوصل في نطاق البحث من خلال جانبه التنظيري لعدد من النتائج من أهمها :**

☜ تهتم دول العالم بتحسين جودة التعليم العالي، بهدف مواكبة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق الشغل، وتسعى لتحقيق ذلك باعتماد مفاهيم تعليمية حديثة نسبيا، كحوكمة الجامعات؛

☜ أبدت الجزائر منذ قرابة ال10 سنوات إلى اليوم إهتمامها بتفعيل مبادئ الحوكمة لخدمة المنظومة الجامعية بهدف التحسين الفعلي لطرق أدائها.. (وهذا خلال فعاليات المؤتمر النصف سنوي لوزراء التعليم العالي في الوطن العربي، بشهر 12 سنة 2011 بأبو ظبي) ؛

☜ تحديات بيئة التعليم العالي المعاصرة تجعل من اعتماد المؤسسات الجامعية لمفهوم الحوكمة، بمثابة طوق نجاة لها يدعمها في التغلب على هذه التحديات بما يسهم في تحقيق جودتها التعليمية؛

☜ تحقيق مبادئ الحوكمة وجودة الجامعة مهمة تشاركية تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية للجامعة؛

✓ **وفي ضوء تلك النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات لعلّ من أهمها:**

☜ تقديم المحفزات المادية والمعنوية للمؤسسات التعليمية لتسهيل تبنيهم لهذا المنحى التعليمي؛

☜ العمل على التطبيق الميداني لمبادئ الحوكمة الجامعية كتعيين المدير والعمداء وبقية المسؤولين عن طريق الانتخاب، ولمدة زمنية محددة؛

☜ في نفس الاطار اعتماد معايير صارمة في انتقاء الطلبة عند الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بهدف تحقيق كفاءة مخرجات الجامعة؛

☜ دائما وفي نفس السياق العمل على خلق آليات التمثيل الجيد لجميع الاطراف ذات المصلحة على مستوى كافة اللجان الجامعية؛

☜ العمل على ضرورة تكثيف عمليات التحسيس بالمحيط الداخلي والخارجي للجامعة حول هذه المفاهيم الحديثة والجد هامة، والتي تهدف إلى تجويد المنظومة التعليمية الجامعية؛

☜ ضرورة الاطلاع على تجارب الجامعات الدولية الناجحة في تطبيق المفاهيم التعليمية الحديثة، والتعرف على أهم الآليات التي اعتمدتها هذه الأخيرة بهدف الاستفادة منها وتطبيقها ما أمكن ذلك؛

✓ **وفي ضوء ما تم طرحه، يمكن اقتراح مواضيع مستقبلية تخدم البحث ومن جوانب أخرى:**

☜ دور مبادئ الحوكمة الجامعية في الحد من الغش والسرقة العلمية ؛

☜ أثر تطبيق الحوكمة الجامعية للوصول بتصنيف الجامعات ضمن مؤشرات التصنيف العالمية؛

☜ أثر تطبيق الحوكمة الجامعية في تحسين تنافسية الجامعات على المستوى الوطني و الدولي؛.

6. قائمة المراجع:

الكتب//

*اسماعيل سراج الدين،خورشيد معتز، محسن يوسف، **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، مكتبة الاسكندرية، ط1، 2009.

*مهدي صالح السامراني، صبيح كرم الكناني،**نظام إدارة الجودة الإيزو ISO مدخل لتحسين أداء الجامعات**، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

*أدريانا جارليلو وآخرون، **الجامعات تحت المجهر–مقارنة معيارية لحوكمة الجامعات لأجل تحديث التعليم العالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، االبنك الدولي وميكرو مرسيليا للتكامل المتوسطي،مارس 2012

الاطروحات والرسائل الجامعية//

*بن ونيسة ليلى، **إقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر-دراسة مقارنة-**، أطروحة دكتوراه - تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة م اسطمبولي، معسكر ،(غ.منشورة). 2015-

*جقطة سناء، **دور حوكمة الجامعة بتحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الاطراف ذات المصلحة- جامعة سطيف1-** رسالة الماجستير علوم اق تخصص حوكمة ومالية المؤسسة، جامعة سطيف1،(غ منشورة). 2017

*رقاد، صليحة. **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية :آفاقه ومعوقاته دراسة بمؤسسات التعليم العالي لشرق الجزائر**،أطروحة دكتوراه علوم العلوم الاقتصادية، غ.منشورة، جامعة سطيف1، 2014.

*محمد حرب نعيمة ، **واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، مقدمة ضمن متطلبات رسالة الماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال، جامعة غزة ،(غير منشورة).سنة 2011..

*نمور نوال، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، د-حالة كلية العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري-** رسالة الماجستير، علوم التسيير، ادارة الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة ،(غ منشورة) -2012 ..

*يوسف مناها محمد الامين، ، **ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي واثرها على الاعتماد الاكاديمي بالسعودية**، مقدمة ضمن نيل أطروحة دكتوراه. جامعة السعودية ،2014.

*تجاني ربيعة ، **حوكمة مؤسسات التعليم العالي-دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة-** ضمن متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تنظيمات سياسية وادارية، جامعة ورقلة، (غ منشورة). 2016

*علالي ايمان،**الاتجاهات الحديثة للحوكمة بقطاع التعليم العالي الجزائر- حالة كلية العلوم الاقتصادية و...جامعة سعيدة** ضمن متطلبات شهادة الماستر،علوم التسيير تخصص حكامة منظمات، جامعة سعيدة ،(غ منشورة) 2015

*Serge Williams Bationo, **la contribution des conseil administration à la gouvernance des universités: de l'experience de l'université du Québec à Chicoutimi à la proposition d'un modèle efficace pour l'université de koudougou au Burkina Faso**, thèse de doctorat en gestion et management publique, Université Senghore, Egypte, 2011.

الملتقيات والمؤتمرات والمداخلات//

*بوحنية قوي، سمير بارة، سالمة ليمار، **قياس جودة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ضمن** المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي 2008،

*حرنان نجوى وصالح السعيد، **نماذج عن بعض التجارب العالمية في جودة التعليم العالي**، ورقة مقدمة بالمؤتمر العربي الدولي 8 لضمان جودة التعليم العالي، بالجامعة اللبنانية ، IACQA 11-2018/04/14.

*زايري بلقاسم ، **إمكانيات وتحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي بالجزائر**، بالمؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الظهران، العربية السعودية، 24-25 فيفري 2008.

*غربي صباح ، شوقي قاسمي، **تطبيق الجودة في مجال التعليم**، بالملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي-المبررات والمتطلبات-جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

*عليان محمد حسن ، الطراونة، **نموذج مقترح لمعايير جودة التقويم الحقيقي للطلبة في مناهج التعليم العالي**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، المملكة الاردنية، جامعة الزرقاء، أيام 10-12 ماي 2011،متاح ضمن الموقع الالكتروني https:// search.emarefa.net/ar/detail/.

المجلات المنشورة//

***عباس زهرة ، **حوكمة الجامعات كمدخل لإصلاح التعليم العالي بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق-نماذج جامعات دولية في مجال الحوكمة**-مقال بمجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11 العدد 01 سنة 2019

*علام محمد موسى حمدان، **الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى-دراسة شمولية في الجامعات العربية-** مجلة عمان،العدد 13، رقم 04، 2015.

*قاصدي فايزة، طبيب فتيحة، **مفهوم الجودة في التعليم العالي**، مجلة جيل العلوم الانسانية و الاجتماعية، لبنان، العدد 27، جانفي 2017،

*يعقوب عادل ناصر الدين، **إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة**، دراسة مقدمة لمجلة MEU جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية –عمان، 2012.

المواقع الالكترونية المعتمدة//

***عزت،2008، متاح ضمن الموقع الالكتروني *http://qadaya.net/node/3068

المواد والقرارات الوزارية

***المادة 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ 2016/07/28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية ومكافحة السرقة العلمية.

- المادة 6، 7 من القرار الوزاري 933 المؤرخ 2016/07/28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية ومكافحة السرقة العلمية.
- المادة 13 من القرار الوزاري 933 المؤرخ 2016/07/28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية ومكافحة السرقة العلمية.
- المادة 35 من القرار الوزاري 933 المؤرخ 2016/07/28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية ومكافحة السرقة العلمية.